السنة الثالثة والعشرون العدد87 / شهر كانون الاول / سنة 2025 تاريخ قبول النشر2025/9/29

https://doi.org/10.31272/ijes.v23i87.1371

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE : 2791-092X Arcif : 0.375

Digital Transformation in Islamic Banks... Reality and Challenges

التحول الرقمي في المصارف الاسلامية... الواقع والتحديات

م.م. ابراهيم خليل ابراهيم
T. Ibrahim Khaleel Ibrahim
ibrahim.khaleel@uomustansiriyah.edu.iq
المالية – الرئاسة - الجامعة المستنصرية

المقدمة

باتَ التحول الرَقمي في عصرنا الحاضر موضوعاً في غاية الأَهمية، و يعزى ذلك إلى الثورة التكنولوجية الهائلة التي نعيشها اليوم، والتي أحدثت تغييرات هائلة في مختلف القطاعات لاسيما المصرفية، إذ قامت هذه الثورة بإعادة هيكلة صناعة الخدمات المصرفية، ونتيجةً لذلك شهدت المصارف الاسلامية العديد من التطورات تمثلت في ظهور خدمات مالية تكنولوجية ورَقيمة مدفوعة عبر العديد من العوامل المؤثرة والمهمة، و تمثلت هذه العوامل بالتوجه العالمي نحو الاقتصاد والصيرفة الرَقمية والتطور التكنولوجي وفي ظهور تقنيات جديدة وحديثة كان لها الأَثر البالغ في تغيير المشهد المالي، وعليه فقد قامت المصارف الاسلامية بتبني استراتيجية التَحول الرَقمي وما يرتبط بها من خدمات رقمية مالية تكون أكثر مراعاةً وابتكاراً لتوقعات ومتطلبات الزبائن في عصرنا الرَقمي هذا، حيث أظهر التَحول الرَقمي مدى أهميته لسائر قطاعات المجتمع وللسطات التنظيمية والمؤسسات المالية والمصرفية نظراً للإيجابيات العديدة التي ينطوي عليها منها: تخفيض التكاليف وتبسيط العمليات الروتينية فضلاً عن الحفاظ على استمرارية بقاء المصارف في دائرة المنافسة عبر التقنيات التكنولوجية الحديثة، فالتقنيات التكنولوجية تتيح ظهور نماذج جديدة للأعمال أكثر تركيزاً على الزبائن وأكثر ابتكاراً، ونهدف في هذه المقالة التعرف على:

اولاً: مفهوم التحول الرَقمي في المصارف الاسلامية: يُعرِّف مصرف الصفوة الاسلامي التَحول الرَقمي بأنّه "دمج التكنولوجيا في جميع تفاصيل الحياة وذلك بالاستفادة من ثورة الاتصالات والمعلومات ومن التطبيقات غير المحدودة للتكنولوجيا الحديثة التي جعلت من العالم قريةً صغيرة بفضل ما أتاحته من إمكانيات هائلة فيما يتعلق بسرعة تبادل ونقل البيانات والمعلومات محدثةً تغييراً جذرياً في أنماط الحياة وفي طريقة التواصل والعيش والعمل بما فيها أنترنت الأشياء وتطبيقات الذكاء الاصطناعي وغيرها"(ابراهيم وصالح، 2020: 311).

ثانياً: المفاسد والمنافع الناتجة من انتهاج استراتيجية التَحول الرَقمي في المصارف الاسلامية: لغرض تحليل المفسدة أو المنفعة الناجمة عن التَحول الرَقمي في إطار أهداف وغايات الشريعة الاسلامية(المنهج المقاصدي) يتطلب في البداية دراسة مدى تآلف هذا التَحول مع أهداف الشريعة الاسلامية، حيث أشار الشاطبي في كتاب "الموافقات" إلى ضرورة مراعاة توافق الأمور مع غايات الشارع موضحاً أنّ المنافع لا تعتبر منافع إلّا بناءً على وضعها وفق أهداف الشريعة الاسلامية(بن عاشور، 2004: 62)، كما أوضح العز بن عبد السلام في قوله إنّ "الشريعة كلها منافع"، الأمر الذي يؤكد على أنّ الاعتبار التشريعي للمنفعة يعتمد دعمها على وجود دليل شرعي، وفي حال غياب الدليل الشرعي يصبح العقل هو المرجع لتقييم مدى رفضها أو قبولها، وبناءً على ما سبق، إذا اتضح تفوق المنفعة الناتجة من التَحول

الرَقمي على المفسدة عند موازنتهما فإنّها تعتبر ضمن أهداف الشريعة الاسلامية التي يجب العمل بها بينما اذا تفوقت المفسدة فإنّ منع هذا التَحول ورفع الضرر يصبح هو الهدف الشرعي، مع العلم أنَّ هذا الرأي يتماشى مع نهج الشاطبي فقد أشار إلى قاعدة واضحة مفادها أنّ المفاسد والمنافع المرتبطة بالدنيا تفهم وفق معيار الغلبة فإذا غلبت المفاسد تصبح هي المفهومة عرفاً بينما إذا غلبت المنافع تصبح هي العرف(سعيد، 2014: 429) وفي حالة وجود تعارض بين المفسدة والمنفعة في القضية نفسها فإنّه يُعتمد المنهج المقاصدي على تغليب الجانب الأكثر تأثيراً وفق مبدأ "الأهمية النسبية"، والجدير بالذكر أنّ النصوص القرآنية قد دلّت على هذا الأمر بشكل واضح وصريح في حكم تحريم الميسر.والخمر بقوله تعالى: "﴿يسْأَلُونك عن الْخَمْر والْمَيْسِرِ قُلْ فيهما اثْمٌ كبيرٌ ومنافعُ للناسِ واثْمهما أَكبر من نفْعهما﴾"(سورة البقرة: الآية 219)، فيتضح من الآية الكريمة أنّ التحريم جاء بناءً على تغليب المفاسد على المنافع الأمر الذي يعكس مبدأ اعتبار الأكثر أهمية بين المتعارضين في ضوء مبادئ الشريعة الاسلامية.

3.المفاسد الناتجة من التَحول الرَقمي وطرق التغلب عليها: تنبع المخاطر المرتبطة بالتَحول الرَقمي أساساً من التحديات التي تصاحب عمليات التطوير التقني، إذ أنّ أبرز هذه التحديات تضم تهديدات أمن المعلومات مثل الجرائم الألكترونية والهجمات السيبرانية، هذه التهديدات قد تمهِّد الطريق لانهيار النظام المالي وتعرضه إلى الخطر في حال لم يتم التصدي لها بالشكل الملائم فالمشاكل الناجمة من التَحول الرَقمي تتناقض مع الهدف الأساسي المتمثل في حماية المال من الضياع أو التلف بسبب غياب الضمانات الكافية التي تكفل تأمين الأموال وحفظها لذويها، فتحقيق الملائمة في هذا السياق يتعلق بقدرة النظام على تهيئة بيئة آمنة قادرة على ضمان الأموال، حيث يعتمد تحقيق الربح عبر التجارة والاستثمار فضلاً عن نمو الاقتصاد على مستوى أمان المعاملات في المصارف(برضاية 2019: 144)، علاوةً على ذلك فإنّ التَحول إلى الرَقمنة يأتي أيضاً بمفاسد اقتصادية واجتماعية واضحة أبرزها ارتفاع معدلات البطالة في المجتمع نتيجة انخفاض الاعتماد على العمالة البشرية فالاقتصاد الرَقمي على الرغم من ايجابياته إلّا أنّه يحمل في طياته آثاراً جانبية تتمثل في تدهور دور العمالة البشرية وإبدالها بالتقنيات التكنولوجيا الحديثة. هذا ونرى أنّه على الرغم من مواكبة التَحول الرَقمي للعديد من المخاطر المحتملة إلّا أنّ الواقع لا يتطلب تعطيل مسار التطور والاستفادة من المنافع التي توفرها التقنيات التكنولوجيا الحديثة، إذ أنّ طبيعة النقلة التطورية في الحياة تتطلب مواكبة هذا الاتجاه العالمي الذي يشهد تبنياً واسعاً للتكنولوجيا الرَقمية وفي هذا الإطار لا ينبغي للمصارف الإسلامية أن تبقى متخلفة عن هذه التحولات نظراً للآثار السلبية التي قد تترتب على ذلك والتي من الممكن أن تُفقدها مركزها التنافسي. في السوق وعليه فإنّ أفضل حل لمواجهة هذه المخاطر يتمثل في سعي المصارف الاسلامية نحو التصدي لهذه المخاطر بكفاءة وفاعلية وليس برفض الالتحاق في مسيرة التَحول الرَقمي، ونرى أنّ القدرات العلمية التي أنشأت التَحول الرَقمي قادرة أيضاً على ابتداع وسائل حماية تتماشى مع هذا العصر.الرَقمي وتتناسب مع تطوراته، وبناءً على الرأي السابق فإنّ الاحتياط من المخاطر المرافقة للتَحول الرَقمي ينبغي أن يكون مداراً بفعالية وحكمة، مثلما نجحت مؤسسات الأعمال في الحد من مستوى المخاطر التي رافقت تقنيات أخرى سابقة، ونقترح عدداً من الضوابط التي من الممكن أن تدعم المصارف الاسلامية في التأقلم مع التحديات الناشئة من التَحول الرَقمي وكالتالي:

أ-ضرورة قيام المصارف الاسلامية ببذل جهود مكثفة لضمان حماية أنظمتها الداخلية من المخاطر الناتجة عن التَحول الرَقمي.

ب-تدعيم مستويات الأمن الرَقمي فضلاً عن إجراء اختبارات بشكل دوري لتقييم قدرة أنظمتها على التصدي للتحديات التقنية والتأكد من كفاءتها.

ت-عدم سماح المصارف الاسلامية لاستراتيجية التَحول الرَقمي في التسبب باستغناء بالغ لمواردها البشرية، فقد يتسبب الاقتصاد الرَقمي بآثار اقتصادية سلبية مثل ارتفاع مستويات البطالة نتيجة خفض الأيدي العاملة، ونشدد على وجوب تجنب فصل الموظفين بشكل تعسفي كأثر مباشر لهذا التَحول بل يجب العمل على تحسين مهارات الكوادر البشرية بما يتلائم مع متطلبات العصر الرَقمي علاوة على ذلك فإنّه يمكن إعادة توزيع الموظفين إلى وظائف تتوافق مع متطلبات العمل المستحدثة بقصد تحقيق التوازن بين الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والاستفادة من التقنيات المتقدمة.

2-المنافع الناتجة عن التَحول الرَقمي وطريقة تحقيقها: تكمن أهمية التَحول الرَقمي في المصارف بشكل عام والاسلامية بشكل خاص في دورها المهم الذي ساهم في تخفيف الإشكاليات والمشقة لكل من المصارف والزبائن، ومما لا شك فيه أنّ تقنيات التَحول الرَقمي تساهم في تعزيز كفاءة وتحسين أداء المصارف الاسلامية فضلاً عن توفير الجهد والوقت وتقليل التكاليف بشكل كبير، الأمر الذي يجعل من هذه المزايا متوافقة مع الغايات والمبادئ الاسلامية المطلوبة بالإضافة إلى ذلك فإنّه بإمكان التَحول الرقمي توسيع نطاق وصول الخدمات المصرفية ليشمل الفئات التي تواجه مشقة في الحصول على هذه الخدمات، أي بمعنى الأفراد الذين لا يستطيعون الوصول إلى الخدمات المصرفية التقليدية، حيث يتم ذلك عبر توفير خدمات ومنتجات تتماشى مع الشريعة الاسلامية بطريقة مرنة وسهلة من خلال الهواتف المحمولة، إذ يتيح هذا التَحول الرَقمي تحقيق مطالب شرعية هامة ويعتبر الاستهانة بتلبيتها مع القدرة على ذلك نوعاً من القصور غير المسموح(الشاطر، 2018: 30). ونرى أنّ التَحول الرَقمي يساهم بشكل كبير في تحقيق غايات وأهداف الشريعة الاسلامية والتي تتجلى في تسهيل الحياة اليومية للناس وتخفيف المشقة عليهم وتعزيز مصالحهم فضلاً عن زيادة الأرباح وتقليل التكاليف، وتفاصيل النقاط السابقة ستوضح بالنحو التالي:

أ-يعتبر التَحول الرَقمي مصلحة موجهة وضرورة ملحة تحمل في طياتها العديد من الفوائد، إذ يظهر جلياً أنّه يسهم بشكل كبير في تسهيل الحياة اليومية المليئة بالتحديات لأصحاب المصالح وزبائن المصارف فضلاً عن تحقيق الفوائد لهم، وبعد دراسة ايجابيات هذا التَحول الرَقمي يتبين أنّها لا تقتصر على تحسين جودة الخدمات المصرفية المقدمة فقط بل تتوافق أيضاً مع أهداف الشريعة الاسلامية التي تدعو إلى رفع المشقة والتيسير عن الناس، ويُعد هذا النوع من الخدمات مصلحة أو حاجة تعمل على تقليل الأعباء الكبيرة التي كان الزبائن يتعرضون لها بسبب الطرق التقليدية، فمن دون الخدمات المصرفية الألكترونية قد يجد الزبائن أنفسهم أمام مشقة كبيرة مثل ضرورة الذهاب لمقر المصرف والانتظار لفترات طويلة حتى يحين دورهم فضلاً عن التقيد بجدول توقيتات العمل التي تؤثر بشكل سلبي على وظائفهم وحياتهم الشخصية، علاوةً على ذلك فإنّ هناك تكاليف زمنية ومادية تتمثل في الازدحام واحتمالية وقوع حوادث عند التنقل في الطرق، الأمر الذي يزيد من معاناة الأفراد، والجدير بالذكر أنّ أهمية التَحول الرَقمي لا تصل إلى درجة الضرورة القصوى التي تُعرِّض حياة البشر للخطر بشكل مباشر في حال عدم تطبيقه، إلّا أنّ فوائده تعمل على تحقيق نوعاً من السلاسة والراحة التي يصعب التغاضي عنها، فاستناداً إلى قواعد الفقه الاسلامي فإنّ المشقة تستحضر التيسير، وهذا الأمر ينطبق تماماً على الخدمات الألكترونية التي تجعل حياة الزبائن أكثر انسيابية وتعمل على تخفيف أعبائهم، فوفقاً لذلك نلاحظ أنّ ضوابط وشروط المصلحة تنطبق بشكل ملحوظ على التَحول الرَقمي والمنافع المتوقعة منه.

ب-يعد كلاً من رفع المشقة والتيسير من المبادئ الأساسية في الشريعة الإسلامية، إذ تسعى إلى ضمان راحة الناس عبر التخفيف عن أعبائهم كما جاء في قوله تعالى: "﴿ما يريدُ الله ليجْعل عليْكُم من حرَجٍ ولٰكِن يريدُ ليطَهرَكُمْ وليتم نعْمته عليْكُمْ لعلكُمْ تشْكُرون﴾"(سورة المائدة: الآية 6)، كما تنص القواعد الفقهية على وجوب رفع المشقة عن الناس المكلفين، الأمر الذي يعكس روح المرونة والتيسير التي تستند عليها الشريعة الاسلامية، ووفقاً لما سبق فإنّ التَحول الرَقمي يتماشى مع هذه الأهداف النبيلة نظراً لما يوفره من تخفيف للجهود وتسهيل للإجراءات وهو بهذا يمثل امتداداً طبيعياً لأهداف وغايات الشريعة الاسلامية في تيسير حياة الناس ورفع الحرج عنهم، ويتضح ذلك في أمور عديدة منها: *- مع التوجه المتزايد نحو العولمة المالية والانفتاح على الأسواق العالمية والرَقمنة الاقتصادية فضلاً عن تصاعد وتيرة التطورات الحديثة في مجال الأعمال والمال تجد المصارف الإسلامية نفسها أمام تحديات جسيمة من الممكن أن تؤثر في قدرتها على تلبية حاجات ورغبات الزبائن بشكل فعال في حالة عدم مواكبة هذه التحولات، لذلك يعد تبني استراتيجيات التَحول الرَقمي واحداً من الخطوات الأساسية لغرض إظهار مرونة الاقتصاد الاسلامي ولمواكبة العصر. في إدراك المستجدات خاصةً في مجالات كالتمويل الرَقمي الذي يضمن ملائمة أحكام الشريعة الاسلامية مع النشاطات الاقتصادية ويزيل عن الأفراد العقبات الشرعية والتقنية وييسر التعاملات المالية لهم، هذا التطور يجعل

الزبون المسلم قادر بشكل كبير على الانتفاع من الحلول المبتكرة التي تقدمها التكنولوجيا الحديثة بأسلوب فعال وسريع دون المساس بالمبادئ والقيم التي تحكم النظام المالي الإسلامي.

*-إنّ الادعاء بعدم جواز التَحول الرَقمي يضع المصارف الإسلامية في مأزق كبير لكونها ستواجه ضغوطاً وصعوبات في بيئة تمتاز بمنافسة شديدة ولا يوجد فيها مجال لمن يقوم فقط بتقديم الخدمات المصرفية التقليدية، وكما هو معروف فإنّ هناك منافسة متصاعدة من الشركات المالية التقنية الكبرى والناشئة ومن الاحتياجات المتزايدة للزبائن وإنّ اعتماد التَحول الرَقمي لا يساهم فقط في تخفيف هذه الضغوط بل يدعم الاقتصاد ويحثه على النمو ويعزز من قدرة المصارف الإسلامية على مواكبة التغيرات في السوق.

*-في ظل عدم إمكانية الاستمرار دون الانخراط في التَحول الرَقمي وفي ظل عصر.العولمة الذي نعيشه اليوم يصبح الحل الوحيد أمامنا هو السعي نحو الريادة واتخاذ زمام المبادرة عبر تقديم خدمات ومنتجات مبتكرة تلبي احتياجات حقيقية بقدرة تنافسية وبكفاءة عالية في مواجهة الخيارات غير المشروعة التي يلجأ إليها عامة الناس.

*-باتت المؤسسات المالية التي تطبق الشريعة الاسلامية مطالبة بالاندماج في العصر.الرَقمي بهدف تعزيز قدراتها التنافسية مع المؤسسات المالية التقليدية، حيث يمكن لهذه الخطوة أن تساهم بشكل كبير في تحسين مستوى التعريف بمنتجاتها وخدماتها، الأمر الذي يضمن أداءً يتسم بالجودة المتميزة والكفاءة العالية، بالإضافة إلى ذلك فإنّ تبني التكنولوجيا يُعد وسيلة فاعلة لتسريع وتيرة التطور التَقني، الأمر الذي ينعكس بشكل ايجابي على تعزيز الرقابة في المؤسسات وتحقيق التنظيم الفعال واستدامة النمو الاقتصادي وزيادة معدلات الربحية، كما يؤدي هذا التحول إلى تطوير السياسات المصرفية وتحسين المناخ التنافسي. فضلاً عن رفع مستوى كفاءة الموارد البشرية مكوناً بذلك إطاراً أكثر إنتاجيةً وتطوراً لمستقبل الأعمال المصرفية الإسلامية(برضاية، مصدر سابق: 130)ووفقاً لما سبق يمكن القول إنّ الرأي الأكثر ترجيحاً في قضية التَحول الرَقمي يتمثل في المنفعة المتحققة منه والتي تظهر عبر المزايا والفوائد الناتجة عنه حتى في حالة عدم وجود نص شرعي صريح بذلك إذ أنّ هذا الحكم يعتمد على المنطق والعقل في تقديره للأمور، وقد أشار إلى هذا المعنى العز بن عبد السلام بشكل واضح عندما قال "من أراد أن يدرك التناسبيات بين المفاسد والمنافع ويحدد المرجوح والراجح منها، فعليه أن يعرض ذلك على عقله وكأنّه يفترض أنّ الشرع الاسلامي لم يرد به ومن ثم يبنى عليه الأحكام، وبذلك يمكن تمييز قبح الأفعال وحُسنها"، وقد أكّد في موضع آخر "أنّ تتبع أهداف الشريعة الاسلامية القائمة على درء المفاسد وجلب المنافع يؤدي إلى المعرفة الواضحة أو الاعتقاد الجازم بأنّ هذه المفسدة يجب أن تُجتنب وأنّ هذه المنفعة ينبغي أن تُراعى حتى في حالة عدم وجود آية نص شرعي أو اجماع أو قياس خاص فيها"(الدمشقي، 1980: 147-151).ويعزز هذا الرأي ما أشار إليه الأستاذ الدكتور علي القرة داغي "بأنّ الإجراءات الرَقمية الألكترونية إذا ما تم تشريعها وتطبيقها وصياغتها وتصميمها من قبل متخصصين ذوو خبرة في كافة المجالات -بما في ذلك الجانب الشرعي- فستساهم في تحقيق الأهداف الكبرى التي ترتبط بالشريعة والإنسان والكون، بل أكثر من ذلك حيث أنّها لن تلحق ضرراً بأهداف التصرفات والعقود الشرعية"(القرة داغي، 2019: 34)، كما ويدعم هذا الطرح وجهة نظر الدكتور مارد برضاية حيث أكّد على"إنَّ أهداف الشريعة الاسلامية المتعلقة بحفظ المال تتلاءم إيجاباً مع المتطلبات الرَقمية في مجال الصيرفة نظراً لما تتمتع به من مرونة كبيرة في مصادرها، وليس هذا فقط بل يدعو الباحثين إلى ضرورة الدخول العميق في هذه التقنيات وتعزيز الدعم للمتخصصين بهدف تحقيق أقصى فائدة من النماذج القائمة وتطوير الحلول التقنية"(برضاية، مصدر سابق: 145).

الاستنتاجات والتوصيات:

توصلنا بعد العرض السابق لفقرات المقالة إلى استنتاجات وتوصيات عدة يمكن تلخيصها بالتالي:

1-هناك علاقة مباشرة بين الأدوار التشريعية ومفهوم المآلات التي يلعبها الأثر الواقعي للتَحول الرَقمي في الشريعة الاسلامية، إذ أنّ عملية تقييم الممارسات والأفعال تتم بناءً على الآثار الناتجة عنها ونتائجها المحتملة، وعند تطبيق هذا الإطار المفاهيمي على التَحول الرَقمي -باعتباره ظاهرة معاصرة- تظهر أهمية استدعاء طبيعة النتائج التي تترتب عليه فلو ترتبت على هذه النتائج مفسدة ومضار فسيتم رفضه باعتباره عامل ضرر لا يمكن قبوله في السياق الشرعي، بينما إذا كانت هذه النتائج تحقق النفع وتحمل مصلحة عامة فستقبل هذه الظاهرة ويتم تبنيها على اعتبارها عنصر مشروع ونافع، وفي حالة وجود تعارض بين المفسدة والمنفعة في القضية نفسها فأنه يعتمد على تغليب الجانب الاكثر تاثيراً وفق مبدأ "الاهمية النسبية" في ضوء مبادئ الشريعة الاسلامية.

2-تبني التَحول الرَقمي ساهم في جعل المنافع المتحققة منه تفوق المفاسد المحتملة، فاعتماد التكنولوجيا أسهم في تحقيق اهداف الشريعة الاسلامية التي ترتكز على رفع المشقة عن الناس وتحقيق مصالحهم فضلاً عن زيادة الارباح وتقليل التكاليف بالنسبة للمصارف الاسلامية، الامر الذي يجعل التَحول الرَقمي ليس فقط خياراً اقتصادياً بل هو توجهاً شرعياً يدعم مبادئ الشريعة في تحقيق العدالة الأقتصادية وتبسيط التعاملات المالية.

3-ضرورة تبني المصارف الإسلامية للتقنيات الرَقمية مثل الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة والحوسبة السحابية في سبيل الانتفاع من المزايا والفرص التي تتيحها الرَقمنة في خدمة الصيرفة الاسلامية، إذ يمكن أن تؤدي الإستجابة البطيئة او التأخر في مواكبة هذه التطورات الى إضاعة جزء من حصتها السوقية والتراجع عن المنافسة.

4-ضرورة قيام المصارف الاسلامية ببذل جهود مكثفة لضمان حماية انظمتها الداخلية من المخاطر المصاحبة لعمليات التَحول الرَقمي كالجرائم الالكترونية والهجمات السيبرانية، وذلك عبر تدعيم مستويات الأمن الرَقمي فضلاً عن إجراء اختبارات بشكل دوري لتقييم قدرة انظمتها على التصدي للتحديات التقنية والتأكد من كفاءتها.

5-عدم سماح المصارف الاسلامية لاستراتيجية التَحول الرَقمي في التسبب باستغناء بالغ لمواردها البشرية، فقد يتسبب الاقتصاد الرَقمي بأثار اقتصادية سلبية مثل ارتفاع مستويات البطالة نتيجة خفض الأيدي العاملة، ونشدد على وجوب تجنب فصل الموظفين بشكل تعسفي كأثر مباشر لهذا التَحول بل يجب العمل على تحسين مهارات الكوادر البشرية بما يتلائم مع متطلبات العصر الرَقمي، علاوة على ذلك فأنه يمكن اعادة توزيع الموظفين الى وظائف تتوافق مع متطلبات العمل المستحدثة بقصد تحقيق التوازن بين الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والاستفادة من التقنيات المتقدمة.

6-ينبغي أن يشرف على استراتيجية التَحول الرَقمي خبراء متخصصين في الشريعة الاسلامية لغرض ضمان مراعاة الضوابط الإسلامية، إذ اظهرت نتائج المقابلات التي قمنا بها مع بعض المصارف الإسلامية العراقية غياب دور الهيئة الشرعية في قضية التَحول الرَقمي بحجة أنها مسألة تقنية محضة، لذا فإن الامر يحتاج الى اشراك الهيئة الشرعية العاملة في المصارف بشكل اكبر في عمليات المتابعة والاشراف لغرض تفادي المخالفات الشرعية والآثار السلبية التي من المحتمل حدوثها نتيجة عدم وجود رقابة شرعية على التعاملات المصرفية الرَقمية.

المصادر: Refrences

اولاً: القران الكريم.

A-Al-Dimashqi, Abu Muhammad Izz al-Din, 1980, The Rules of Rulings in the Interests of Mankind, Dar al-Jalil, Beirut, Lebanon, pages: 516.

B-Saeed, Abdul Salam, 2014, The Maqasid Approach and Its Impact on Assessing Benefits and Harms - The Maqasid Works Between Awe and Laxity, First Edition, Center for the Study of the Maqasid of Islamic Law Al-Furqan Foundation for Islamic Heritage, London, Britain, pages: 924A-Al-Qaradaghi Ali Muhyiddin, 2019, Electronic and Digital Banks and Their Shariah Impacts and Risks, etc. - A Jurisprudential and Economic Study with Practical Proposals for Establishing an Electronic Digital Islamic Bank, a paper published at the Fifth Doha Conference on Islamic Finance, Bait Al-Mashura for Financial Consultations, Doha, Qatar, pages: 30-58.

B-Al-Shater, Munir Maher, 2018, Financial Technology: Methodology of Transaction and Prospects for Benefit, International Journal of Islamic Economics, Issue 68, Islamic Transactions Jurisprudence Research Center, Hama, Syria, pages: 28-36.

C-Bardaya, Murad, 2019, Digital Islamic Banks - A Purpose-Based Vision, Bait Al-Mashura Journal, Issue 11 Bait Al-Mashura Financial Consulting, Doha, Qatar, pages: 117-151.

D-Ibrahim, Ibrahim Khalil and Saleh, Muhammad Abd, 2020, The Impact of Electronic Banking Services on Competitive Advantage in a Sample of Iraqi Private Banks: An Analytical Study, Dinars Journal, Issue 18, College of Administration and Economics, Al – Iraqia University Baghdad, Iraq, pages: 299-334.